



التاريخ: ٢٠١٢/١/٢٥

كلمة عطفة الأخ عبد الحفيظ نوفل وكيل وزارة الاقتصاد الوطني في
" حفل الاعلان عن فائزين في مسابقة افضل خطة مشروع لتحفيز ريادة النساء في الاعمال "

٢٠١٢/١/٢٥

الحضور الكريم مع حفظ الألقاب
اسعد الله أوقاتكم ،

يسرني أن أشارككم افتتاح هذا الحدث الاقتصادي، الذي يعتبر فريداً من نوعه في فلسطين، وبمشاركة نخبة من المنظمات الاهلية ومؤسسات القطاع الخاص والعام وعدد من المستثمرين والجهات المانحة والمعنية في موضوع الريادية في المجال الاقتصادي .

نلتقي اليوم تأكيداً على العمل المشترك وتحمل المسؤولية من أجل النهوض بأوضاع شعبنا الاقتصادية والاجتماعية. ويسرني في هذه المناسبة أن أؤكد لكم على التزام السلطة الوطنية بمختلف مؤسساتها من أجل توفير البيئة اللازمة لتعزيز المبادرات الريادية وتطوير دور القطاع الخاص، وتعزيز استثماراته ومساهمته في استراتيجية تنمية القدرة على الصمود وتمكين شعبنا من الثبات على أرضه وحمايتها، وكذلك مشاركة القطاع الخاص وإتاحة الفرصة له للمساهمة الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني كمرتكز أساسي لانهاء الاحتلال، وإنجاز حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال، وتوفير الحياة الكريمة له.

إن أهمية هذا الاحتفال، تكمن في كونه يتناول موضوعاً هاماً مرتبطاً بشكل وثيق بالشخصية الفلسطينية، ألا وهو الريادية. لقد فرضت التحديات على الإنسان الفلسطيني أن يكون ريادياً ومبادراً، من أجل التغلب على العقبات والصعوبات التي ألمت به. فهو الذي صبر، وتاجر، وصنّع حتى في أحلك ظروف القهر والاحتلال، واقتحم ميادين العمل والانتاج من منطلق الحس بالمسؤولية الفردية والجماعية للنهوض بواقع المجتمع. وكان دوماً يمتلك روح المغامرة مسلحاً بالثقة بالنجاح. وهو لن يكل ولن يتعب ولن يستسلم أبداً حتى ينجح في مسعاه، وسيظل مصمماً على النجاح، والعيش بحرية وكرامة. و لذلك كله، فإنني أرى أن مهمتنا الأساسية تكمن في أن نشحذ همته من خلال بعث روح الأمل والثقة بالقدرة على الانجاز، وأن نوفر له كل امكانيات النجاح والقدرة على الصمود.



لقد تمكن الرياديين والرياديات في فلسطين من التغلب على الأوضاع الاقتصادية الصعبة، والنجاح في مبادراتهم الريادية رغم ما كان يحيط بها من مخاطر. وهناك العشرات، بل ربما المئات، من المبادرات الريادية التي كانت تبدو وكأنها مغامرة لا يمكن أن تنجح، وهاهي اليوم تشكل قصص نجاح بارزة، وتساهم في بناء الاقتصاد الوطني، وهي موضع اعتزاز لنا جميعاً.

إن ذلك يلقي علينا المزيد من المسؤولية لتوفير أقصى ما نستطيع في سبيل تعزيز صمود المواطن الفلسطيني، ودعم بقائه على أرضه، وتشجيعه المستمر على الريادية، كونها أحد أدوات محاربة الفقر والبطالة، وذلك من خلال توفير المحفزات الضرورية والبيئة المناسبة للمساهمة في تحقيق التنمية والتطور.

وهنا فإنني أؤكد لكم أننا ننظر باهتمام بالغ لهذا الحفل، ونأمل أن يكون نقطة انطلاق نحو آفاق جديدة لمؤسسات القطاع الخاص نحو تشجيع المبادرات الريادية للنساء .

السيدات والسادة :

لقد أولت السلطة الوطنية اهتماماً متزايداً بالنهوض بالمرأة ومكانتها، وبسيدات الأعمال بشكل خاص حيث اهتمت بتعزيز دور المرأة في عملية بناء الاقتصاد الوطني وكذلك تفعيل دور المرأة العاملة في القطاع الخاص وزيادة مشاركتها في العملية الاقتصادية الإنتاجية وتوفير البيئة القانونية والتشريعية الضرورية لتمكينها اقتصادياً.

لقد لعبت المرأة الفلسطينية بشكل عام و سيدات الأعمال الفلسطينيات بشكل خاص دوراً متميزاً جنباً إلى جنب مع الرجل من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي في فلسطين وقد ناضلت من أجل الوصول إلى المساواة الكاملة في حقوقها، وذلك من منطلق القناعة التامة بأن حق المرأة في المساواة هو حق طبيعي ومطلق وغير قابل للتصرف، ويحق لنا أن نفخر بسيدة الأعمال الفلسطينية التي تعتبر أساس الأسرة والمجتمع والشريكة الكاملة للرجل في العمل والتربية والبناء، والتي شاركت في مسيرة كفاح شعبنا الطويلة من أجل الحرية والاستقلال، وهي تخوض اليوم مسيرة البناء من أجل الحياة والمستقبل، وتعزيز صمود شعبنا وقدرته على الثبات على أرضه. ونحن نسعى لاستكمال الجاهزية الوطنية لإقامة دولة فلسطين، فإن قضية المرأة وتعزيز مكانتها، وتمكينها من المساواة الكاملة تشكل أحد أهم معايير هذه الجاهزية.



السيدات والسادة :

إن وزارة الاقتصاد الوطني ستواصل القيام بكل ما من شأنه توسيع وتوطين الريادية في بلادنا، كأداة لمحاربة الفقر والبطالة. وفي هذا المجال فإنني أتوجه إلى القطاع المصرفي ومؤسسات الإقراض وخاصة النسوية منها من أجل الاستمرار في تطوير البرامج المالية لخريجي الجامعات حتى يتمكنوا من البدء في تنفيذ مبادراتهم ومشاريعهم الخاصة المربحة. ونحن بحاجة لمزيد من المشاريع، خصوصاً المتوسطة والصغيرة التي تشكل رافداً رئيسياً للنشاط الاقتصادي، وستواصل الوزارة القيام بدورها و ستعمل على بذل المزيد من الجهود نحو تعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و الاهتمام بدعم المشاريع الريادية وخاصة النسوية منها و سنعمل على تعزيز عناصر الثقة مع القطاع الخاص، وبما يساهم في توفير الفرص للشباب الفلسطيني وتمكينهم من امتلاك امكانية البدء بتنفيذ مشاريعهم الربحية الخاصة بهم وتحويل مبادراتهم، وثقتهم بنجاحها، إلى واقع ملموس ومصالح تجارية ناجحة، تساهم في النهوض بالأوضاع الاقتصادية وبقدرة شعبنا على الصمود والثقة بالمستقبل، بل والثقة بانجاز مشروعه الوطني.

ومن هنا أؤكد على التزام الوزارة بما يلي :

١ تفعيل مشاركة المرأة ومنتدى سيدات الأعمال في المجلس التنسيقي للقطاع الخاص.

٢ تعزيز دور المرأة في عملية بناء الاقتصاد الوطني وكذلك تفعيل دور المرأة العاملة في القطاع الخاص وزيادة مشاركتها في العملية الاقتصادية الإنتاجية، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البيئة القانونية والتشريعية الضرورية لتمكينها اقتصادياً.

٣ للمشاركة الأوسع للمرأة الفلسطينية في كافة المشاريع والبرامج التي تنفذها الوزارة، وخاصة مشروع تنمية القطاع الخاص PSDP، مشروع الدخول الى أسواق جديدة FMND، مشروع تحسين المناخ الاستثماري ICI، والمنحة الفرنسية وغيرها من المشاريع.



وفي الختام أتمنى لحفلكم الكريم أن يحقق النتائج المرجوة منه، وأملّي أن نلتقي مرة أخرى، و قد تم تحقيق مزيد من الانجازات على صعيد تعزيز الريادة لدى النساء بما يمكننا دوماً من تحقيق الخير والرفاهية والتقدم لشعبنا.